

ليس يجنس لانه مقول على الوجودات بالشكل قيل له انتم  
وضعت هذا الاصطلاح بينكم من غير حقيقة فلو استغفون  
به في المحفولات وذلك ان المشكلة عنكم هي الفاظ دالة  
على ذوات عديدة لا شتركم في معنى عام الا انه لا يتساوى  
نسبة المعنى العام الى الذوات بل هو في بعض الذوات اول  
واولى ويتفاوت بالنسبة الى الذوات بجهاث اخر كما لشدة  
والضعف والقدم والتأخر والقوة والفعل وهذا  
الاختلاف لعارض وكل متواحي اعترضه بكونه جنسا لا بد  
ان تختلف الذوات فيه بعارض زايد على معقوليته فلم  
تفيد واهذا الاصطلاح معنى ليكون فارقا بين معقوليات  
الاشياء شترانكم قلتم ان المطلقات لا وجود لها في الاعيان  
فلم يصح ثبوت كونية مطلقة ولا حيوانية مطلقة مع ما  
فيها من التركيب العقلي عندكم ولا بد من خصوص في الوجود  
فلم صرتم الى اشياء وجود مطلق فان قالوا انما صرنا الى  
ذلك حقيقة من لزوم الكثرة المناقضة للوحدة والتركيب  
المثاني للوجوب قلنا ان اردتم بالوحدة نفي الانقسام  
والتجزى فحين نسلم ذلك وان اردتم بالوحدة نفي ما به  
تتألف ذات واجب الوجود سائر الذوات فهو محل النزاع فلم  
صادرت عليه مع ان وجود المطلقات اذا استحال في الاعيان  
كيف يلزم ثبوت المستحيل ويعتذر عن التزامه بانه يفضى  
الى امر اخر يعتقد استحاله فان قالوا الانقسام المحسوس  
المتعرف بنفسه ينقسم الى انقسام محسوس والى انقسام مقول  
فان نفيتم الانقسام المحسوس يبقى عليكم نفي الانقسام  
المعقول فحين نفيتم الانقسام على الاطلاق قلنا  
الانقسام المقول ما معناه ان اردتم به ثبوت جزئين

يصح

يصح افتراقها فهذه التركيب محال والانقسام عنه معنى قوة  
وتعدا بهذا الاعتبار وان اردتم بقبول القسمة صحة  
العلم بالوجود مع الذهول عن الخص وصف فالذهول عن  
المعلوم لا يوجب عدمه ولا افتراقه ولا صحة مفارقتة  
لما ثبت له فلم يكن ذلك قبول انقسام بوجه على ان هذا  
القدر المدعى هو محل النزاع فلم صادرت عليه ولا ينعكم  
الاصحة المفارقة وهذه الكثرة التي تنازعنا فيها  
ليست كثرة في الوجود عندكم وانما هي اعتبارات في الذهن  
لا ثبوت لها من خارج والكثرة الذهنية ترجع الى صحة  
العلم بوجه مع الذهول عن وجه من وجوه الوجود  
الواحد فاین الكثرة في الوجود وهذه القسمة العقلية  
ان اردتم بها صحة ادراك العقل احد الوجهين مع الذهول  
عن الاخر مع انها في معقوليتها لا يصح افتراقها بل يجب  
تلازمها عقلا فلم منعم ذلك نعم نحن نمنع من اطلاق  
لفظ القسمة عليه لما فيها من الدلالة عليه على الافتراق  
المستحيل فاذا لم يريدوا افتراقا محسوسا ولا مقولا فای  
معنى يقيد تسمية هذا اقسمة ويقالط به مع تحصيل  
المعنى مبينا لمعنى القسمة ثم نقول المستحيل على  
واجب الوجود مطلق الكثرة او كثرة ترجع الى وجود  
ان قلتم مطلق الكثرة فيلزمكم نفي الوجوب وكونه  
مبدأ وحكما وعقلا وعللة والاضافات اذا كثرت فقد  
تكثر واجب الوجود كثرة مطلقة وان علمتم به كثرة  
ترجع الى الوجود فحين نسلم ان ذاته وجود واحد ولا  
تركب ذاته من موجودات بوجه وانما ما ذكره من  
استحالة صفات المعاني فلا يلزم ان تكون حقيقة